

1 ملخص التنفيذ

نظرة عامة على النموذج الجديد المقترح

يحدد هذا المستند التعريفي التمهيدي من الورقة البيضاء نهج الحكومة للوفاء بالالتزام في البرنامج الخاص بالحكومة لإنهاء نظام الاشراف المباشر واستبداله بـ "سياسة توفير الحماية الدولية الجديدة التي تركز على نهج غير هادف للربح".

يقوم هذا الإصلاح على الالتزام بأن النظام الجديد سوف يوفر السكن و الصحة والتعليم و دعم الدخل و احتياجات الخدمات الأخرى وسوف يكون مهنيًا ومرتكزًا على اتباع نهج حقوق الإنسان.

تلتزم أيرلندا ، و بصفتها عضوًا في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ، بالالتزام بتوفير ملاذ آمن ودائم لأولئك الذين يسعون للحصول على حمايتنا بسبب الحرب والاضطهاد وضغوط الهجرة.

سوف يحدد هذا المستند التعريفي التمهيدي النظام الجديد الدائم والمهني والمتمحور حول مقدم الطلب للحصول على الإقامة و الدعم لأولئك الذين يسعون للحصول على وضع الحماية الدولية ، مما سوف يمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتنا الدولية الآن وفي المستقبل.

لقد تم إعداد هذا المستند التعريفي من خلال عمل المجموعة الاستشارية المعنية بتوفير الدعم بما في ذلك الإقامة للأشخاص في عملية الحماية الدولية – و التي ترأسها الدكتورة كاثرين داي والتي سوف يشار إليها فيما بعد باسم "المجموعة الاستشارية" - وبواسطة المجموعة المشتركة بين الإدارات بشأن الحماية الدولية. وأوضح تقرير المجموعة الاستشارية كيف يمكن إنهاء النموذج الحالي وكيفية استبداله بنظام يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة.

يحدد المستند التعريفي التمهيدي نموذجًا جديدًا يختلف اختلافاً واضحاً عن النظام المعمول به حالياً. كما ذكرنا ، سوف يركز النموذج الجديد على نهج حقوق الإنسان ؛ مع العوامل المساعدة الرئيسية الموجهة نحو ضمان الاندماج في المجتمع مع الحفاظ على الاستقلالية.

المراحل

يقترح النموذج للنظام الجديد نهجًا من مرحلتين لاستيعاب المتقدمين للحصول على الحماية الدولية.

المرحلة الأولى

في المرحلة الأولى من الإقامة ، سوف يتم إيواء مقدم الطلب في مركز الاستقبال والاندماج لمدة أربعة أشهر. و سوف يكون التركيز في المرحلة الأولى على تحديد الاحتياجات وتحديد المسارات وربط المتقدمين بالخدمات المناسبة.

سوف يكون المبدأ التوجيهي للمرحلة الأولى هو النهج الذي يسعى إلى تشجيع الاندماج من اليوم الأول ، من اجل وضع الناس على أنجح طريق ممكن نحو حياة مستقلة في أيرلندا ، إذا ثبت نجاح ملفهم.

سوف تكون الإقامة في مراكز الاستقبال والاندماج كالتالي حيث ان كل عائله لديها باب خاص و كل فرد لديه غرفة خاصة ، مع تصميم خاص للأشخاص الذين يعانون من نقاط ضعف او عجز محددة.

و سوف يتم توفير معلومات شاملة حول عملية الحماية الدولية التي يقوم بها المتقدمون و ستكون متوفرة لجميع المتقدمين ، والتي سوف تكون متاحة بعدة لغات و باللغات الأكثر شيوعاً. و سوف يتضمن ذلك معلومات عن خدمات مجلس المساعدة القانونية ، والخدمات الصحية ، ودعم التعليم ، و رعاية الأطفال ، ومعلومات تنشيط التوظيف.

سوف يتم توفير التعليم التوجيهي المكثف وبرنامج تعلم اللغة الإنجليزية.

سوف يتم إجراء تقييمات الضعف والحاجة لكم من اجل تحديد احتياجات الإقامة والخدمات ، والمساعدة في تحديد المسارات المدعومة المناسبة للفئات الأكثر ضعفاً وحاجة.

سوف يتم ربط مقدم الطلب بالخدمات المناسبة ، بما في ذلك خدمات التوظيف.

سوف يتم توفير اختبارات صحية (HA) لجميع المتقدمين الجدد للحماية الدولية في المرحلة الأولى.

سوف يكون هناك تركيز خاص على احتياجات الأطفال الذين يأتون إلى أيرلندا مع أسرهم.

سوف يستمر مقدم الطلب في تلقي بدل مالي مخصص أثناء تواجده في مركز الاستقبال والاندماج ، على غرار ما يتم توفيره ودفعه حالياً للأشخاص في أماكن إقامة وسكن خدمة الحماية الدولية (IPAS).

و سوف يتمكن مقدمو الطلبات من التقدم لفتح حساب مصرفي و سوف يتم تزويدهم بمعلومات حول كيفية القيام بذلك.

سوف يكون المتقدمون مؤهلين للتقدم للحصول على رخص القيادة الأيرلندية أثناء الإقامة في المرحلة الأولى.

إجمالاً ، سوف يتم إنشاء ستة مراكز استقبال وإدماج و سوف تكون مملوكة للدولة وتشغيلها عبر الدولة من خلال خدمة دعم الحماية الدولية الجديدة.

المرحلة الثانية

في المرحلة الثانية ، سوف يتم التركيز على تعزيز حياة مستقلة داخل المجتمع.

سوف تكون جميع أماكن الإقامة في المرحلة الثانية عبارة عن أماكن بابواب خاصة أو منازل مستقلة أو شقق للعائلات لتوفير الخصوصية والوكالة والاستقلالية. و سوف يتم إسكان العزاب إما في سكن خاص أو في غرفة خاصة. سوف يتم توفير هذه المنازل داخل المجتمع المحلي ، مع دعم لتشجيع الترابط.

سوف يتم تقديم السكن للمتقدمين في المرحلة الثانية من خلال مجموعة من العوامل ، ومن المتوقع أن يوفر الخياران الأولان هنا الجزء الأكبر مما هو مطلوب:

○ سوف يتم بناء / شراء المنازل / الشقق من خلال هيئات الإسكان المعتمدة أو المنظمات المماثلة. وسوف يتم استخدام هذا الخيار للعائلات والأفراد ، وخاصة الأشخاص العزاب الذين لديهم احتياجات خاصة.

- سوف يتم إعادة توظيف المباني من خلال مبادرات التجديد الحضري لإنشاء أماكن إقامة للأفراد.
 - سوف يتم استخدام مخططات استئجار غرفة للحصول على بعض أماكن الإقامة للأشخاص العزاب.
 - سوف يتم استخدام الإجراءات الخاصة كمصدر للسكن للعائلات و حسب الضرورة.
- سوف يتم تحديد مكان الإقامة في جميع المقاطعات. و سوف يتم تحديد موقع وعدد المتقدمين الذين سوف يتم استيعابهم في كل مقاطعة وفقاً لنمط التسوية الوطنية الذي سوف يتم تطويره بواسطة جمعية مديري المدينة والمقاطعة ، بالتعاون مع وزارة الأطفال والمساواة والإعاقة والاندماج والشباب (DCEDIY) ، و سوف يأخذ ذلك في الاعتبار احتياجات مقدم الطلب ، والكثافة السكانية ، واحتياجات الإسكان وتوافر الخدمات العامة ذات الصلة في كل مقاطعة.
- سوف يتم تطبيق خيارات دعم مختلفة حسب نوع السكن المقدم.
 - سوف يتم تقديم الدعم من قبل المنظمات غير الهادفة للربح للأشخاص الضعفاء. سوف يتم التعاقد مع هذه المنظمات وتمويلها من قبل وزارة الأطفال والمساواة والإعاقة والاندماج والشباب من أجل تقديم الخدمة في الموقع المحدد / مكان السكن أو مجمع سكني معين.
 - في حالة عدم اعتبار مقدم الطلب ضعيفاً او من ذوي الاحتياجات الخاصة ، فإن عمال إعادة التوطين ، تحت إشراف وزارة الأطفال والمساواة والإعاقة والاندماج والشباب ، سوف يعملون على مستوى المقاطعة لربط المتقدمين على طلبات الحماية بالدعم والخدمات.
 - سوف يتلقى مقدم الطلب دفعة لدعم الدخل من إدارة الأطفال والمساواة والاندماج والشباب بمعدل مماثل إلى حد كبير لعلاوة الرعاية التكميلية الاسبوعية عند الانتقال إلى سكن المرحلة الثانية إذا لم يدخلوا العمل بعد ، أو إذا كانت أجورهم أقل من عتبة الحد الأدنى للدخل¹. سوف يتلقى المتقدمون الذين لديهم أطفال أيضاً دفعة إعالة الطفل.
 - يحق للأشخاص المتقدمين الحصول على عمل إذا لم يتلقوا قراراً من الدرجة الأولى في غضون ستة أشهر من التقدم بطلب للحصول على الحماية الدولية.

¹ من حيث المبدأ ، ورهنا بالاتفاق على الترتيبات التفصيلية للبرنامج، فقد وافقت مديرية الحماية الاجتماعية على إدارة هذه المدفوعات على أساس الوكالة نيابة عن وزارة الأطفال والمساواة والإعاقة والاندماج والشباب.

- يحق للأشخاص المتقدمين الوصول إلى دعم تنشيط التوظيف والوصول إلى شبكات أصحاب العمل والمهنة. كما سوف يتم ربطهم بدعم بدء الأعمال التجارية وريادة الأعمال إذا تلقوا قرارات إيجابية بشأن طلباتهم للحصول على الحماية الدولية.

الأطفال

في كل من المرحلتين الأولى والثانية ، سوف يكون هناك تركيز على رعاية الطفل وحماية الطفل. سوف يتضمن لجان خدمات الأطفال والشباب (CYPSCs) و كجزء من هيكل المجموعة الفرعية أن يكون هناك تركيز خاص على احتياجات الأطفال والشباب و أسرهم في أماكن إقامة الحماية الدولية ، مع مساهمة منظمة توسلا (Tusla) في المجالات الرئيسية لـ للاشراف ، كي يشمل الوقاية والشراكة ودعم الأسرة وخدمات دعم التعليم.

كما سوف يتم توفير خدمات دعم الوالدين وخدمات تنمية الطفل للأسر المتقدمة لدعم نمو الطفل أثناء تقديم طلب الحماية الدولية. و سوف يتم توفير رعاية الأطفال لتمكين الوالدين من حضور دروس تعلم اللغة الإنجليزية.

الرعاية الصحية

في النموذج المعزز للرعاية الصحية المجتمعية ، سوف تقوم فرق الرعاية الصحية المجتمعية بتطوير نموذج شامل وفعال للرعاية لمقدمي طلبات الحماية الدولية. و سوف تشمل الفرق خدمات الطبيب العام الخاص بكم ، وخدمات التمريض والعاملين الصحيين ، والترجمة الشفوية ودعم المنظمات غير الحكومية ، والتخصصات مثل طب الأسنان ، وعلم النفس ، والإحالة إلى خدمات الصحة العقلية (للبالغين وخدمات الصحة العقلية للأطفال والمراهقين) بناءً على التقييم المسبق.

صحة المرأة

يحق للمرأة التي تمر عبر عملية الحماية الدولية الاستفادة من نفس دعم الرعاية الصحية التي يتم تقديمها إلى المواطنين الأيرلنديين ، بما في ذلك الرعاية لعمليات الولادة ورعاية ما قبل الولادة والرعاية بعد الولادة وفحوصات عنق الرحم. كما سوف يكون فحص الثدي متاحًا لجميع المتقدمين الذين تزيد أعمارهم عن 50 عامًا. من المهم في هذا الشأن أن يتم نقل المعلومات المتعلقة بهذه الخدمات بطريقة يسهل الوصول إليها مع مراعاة الحساسية الثقافية بهذا الشأن. كما سوف يتم توفير معلومات عن نطاق دعم الرعاية الصحية في أقرب نقطة تصلون إليها أو عند الوصول إلى مركز الاستقبال والاندماج.

الصحة النفسية

سوف يتم تحديد احتياجات الصحة النفسية كجزء من التقييم الصحي العام وإبلاغها بتقييمات الضعف عن كل شخص يتقدم بطلب للحصول على الحماية الدولية. و عندما يكون لدى المتقدمين احتياجات تتعلق بالصحة العقلية والنفسية ، بما في ذلك الصدمات ، فسوف يتم إحالتهم إلى متخصصي الرعاية الصحية من ذوي الخبرة ذات الصلة ، وسوف يتم ذلك بطريقة تراعي الحساسية الثقافية مع توفير خدمات الترجمة الفورية المناسبة. و بمجرد إجراء هذا التقييم ، سوف يتم البدء في الرعاية المجتمعية المناسبة وسوف يتم إرسال جميع المعلومات ذات الصلة إلى خدمات الصحة النفسية في الوقت المناسب.

الضعف

سوف يتم إجراء عملية تقييم الضعف على حالتك ، بناءً على عملية فحص وتقييم نقاط الضعف التجريبية الحالية التي تقوم فيها مديرية الخدمات الصحية والسلامة البيئية بدعم DCEDIY و من خلالها سوف يتضمن ذلك تقييمًا للضعف في المرحلة الأولى من تقديم طلب الحماية الدولية (يتم ذلك بالتوازي مع عملية طلب الحماية الدولية في مكتب الحماية الدولية). و سوف تكون نتيجة هذا الفحص مدعومة بإحالة إلى الفريق الصحي ، عند الضرورة. و سوف تحدد عملية تقييم نقاط الضعف خيارات الإقامة والدعم التي سوف يتم تقديمها لمقدم الطلب. و سوف يكون للأخصائي الاجتماعي المعين لمقدم الطلب في المرحلة الأولى دور في ضمان أخذ نقاط الضعف في الاعتبار عند تحديد نوع السكن المناسب لاحتياجات مقدم الطلب ومستوى الدعم المطلوب. في حالة ظهور المزيد من نقاط الضعف بعد الفحص والتقييم الأولي ، سيقوم الأخصائي المسؤول عن الحالة بإخطار الخدمات المناسبة وسوف يتم الترتيب لإجراء مزيد من التقييمات عند الضرورة. حيث يعد التقييم المستمر لمواطن الضعف جزءًا مهمًا من العملية الشاملة وسوف يكون الأخصائي المسؤول عن الحالة مهمًا في عملية إدارة القضية والحالة لك وفي ضمان اتباع نهج منسق لتقديم الخدمات.

العنف المنزلي والجنسي والعنف القائم على الانتماء الجنسي وضحايا الاتجار بالبشر

سوف يتم توفير امكان إقامة متخصص للاجئين داخل النظام لأولئك الذين يحتاجون إلى الانتقال بعيدًا بسبب وجود علاقة مسيئة أو عنيفة. سوف يضمن مقدمو طلبات الحماية الدولية الذين سوف يتم ابعادهم بسبب العلاقات المسيئة أن طلباتهم لن تتأثر بهذا الامر.

التعليم

سوف يستمر توفير التعليم الابتدائي والثانوي السائد في البلاد الى جميع المتقدمين من الأطفال. كما سوف يتم تسهيل الوصول إلى تعليم المستوى الثالث للجامعات والمعاهد للمتقدمين الحاليين الذين أقاموا لمدة ثلاث سنوات أو أكثر داخل النظام بموجب مخطط دعم مالي خاص مشابه لدعم برنامج سوسي (SUSI).

التنوع

سوف يستجيب النظام الجديد للهويات المختلفة والاحتياجات الثقافية المتنوعة ، مع توفير التدريب على الكفاءة الثقافية لجميع أولئك الذين يقدمون الخدمات. سيتم توفير مسارات محددة للأشخاص المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغابري الهوية الجنسية والمخنثين وبما يعرف بـ فئة LGBTIQ+ وايضا كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. كما سوف يتم استيعاب كافة الممارسات الدينية المختلفة بحساسية.

الاندماج

سوف يتم إنشاء مجموعات عمل مشتركة بين الوكالات في كل مقاطعة من اجل تنسيق تقديم الخدمات للمتقدمين في السكن في المرحلة الثانية من البرنامج.

سوف يتم توسيع النظام الحالي لعمال إعادة التوطين والعمالين متعددي الثقافات الذين تم تعيينهم في إطار برنامج حماية اللاجئين الأيرلندي لدعم اللاجئين في مقاطعات محددة لكي يشمل المتقدمين حيث لا يتضمن خيار الإقامة الدعم المخصص المقدم من المنظمات غير الهادفة للربح. سوف يتم إنشاء نظام دائم جديد في كل مقاطعة يتم بموجبه تعيين عمال إعادة التوطين والعمالين متعددي الثقافات للعمل كأخصائيي حالات للمتقدمين الذين لديهم احتياجات دعم أقل.

سوف يتم إجراء عملية تشاور جديدة مع المجتمعات ذات الصلة عند تحديد موقع مركز الاستقبال والاندماج في موقع معين. و سيتم توفير مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات إطارًا لإخطار السلطات العامة وهيكل المجتمع عند اتخاذ قرار بناء أو حيازة أو استئجار سكن في المرحلة الثانية في منطقة معينة.

مراقبة الرفاهية

سوف تضع وزارة الأطفال والمساواة والإعاقة والاندماج والشباب مجموعة من مؤشرات الرفاهية للأشخاص في الحماية الدولية ، لكي يتم تقييمها من قبل هيئة مستقلة و على فترات منتظمة.

سوف يتم تطوير نموذج حوكمة وتنفيذ للبرنامج بسعة 3500 متقدم سنويًا. و بالتوازي مع هذا النموذج الجديد ، تعمل وزارة العدل على تطوير برنامج إصلاح بناءً على توصيات المجموعة الاستشارية بهدف تقليل أوقات المعالجة لمتقدمي الحصول على طلبات الحماية الدولية.

و سوف تتقود وزارة الأطفال والمساواة والإعاقة والاندماج والشباب تطوير النموذج الجديد الذي سوف يدخل حيز التنفيذ على مراحل بين فبراير 2021 وديسمبر 2024. و سوف يتم الإشراف على تنفيذ النموذج الجديد من قبل مجلس البرنامج الذي سوف يضم ممثلين عن الإدارات والوكالات الحكومية ذات الصلة ، والمنظمات غير الحكومية ، وشخص واحد على الأقل عبر نظام الاشراف المباشر والخبراء ذوي الصلة. و سوف يتراأس مجلس البرنامج قسم الأطفال والمساواة والإعاقة والاندماج والشباب.

وأنشأت وزارة العدل مجلس برامج منفصل للإشراف على تنفيذ الإصلاحات الناشئة عن المجموعة الاستشارية. كما و سيقدم وزير شؤون الطفل والمساواة والإعاقة والاندماج والشباب ووزير العدل تقريرًا مشتركًا إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والمساواة التابعة لمجلس الوزراء عن عمل مجالس برامجهم وعن تنفيذ الإصلاحات المقترحة.

كما سيتم تعيين مجموعة استشارية خارجية من ثلاثة أشخاص مستقلين من قبل وزير الأطفال والمساواة والإعاقة والاندماج والشباب لمراقبة تنفيذ النموذج الجديد. وسوف يقومون بنشر تقارير دورية حول التقدم المحرز في الإصلاحات وتسليط الضوء على أي مخاوف تنشأ.

وأنشأت وزارة العدل مجلس برامج منفصل للإشراف على تنفيذ الإصلاحات الناشئة عن المجموعة الاستشارية. كما سوف يتم تقديم تقريرًا إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والمساواة التابعة لمجلس الوزراء بشأن تنفيذ إصلاحاته لأنها تؤثر على تطوير وتنفيذ هذا النموذج الجديد و من التسهيلات والدعم.

سوف تشرف وزارة الأطفال والمساواة والإعاقة والاندماج والشباب على الانتقال إلى النموذج الجديد من البرنامج وكيفية تنفيذه. و بالنظر إلى تعقيد النهج متعدد المجالات المقترح ، ومدى الخبرة المطلوبة ، سوف يتم النظر في مرحلة مبكرة في مسألة ما إذا كان يتعين إنشاء وكالة لإدارة النموذج الجديد أم لا.

ملخص الورقة البيضاء

الجزء الأول:	إنهاء الاشراف المباشر: نهج جديد لدعم الأشخاص الباحثين عن اللجوء في أيرلندا
الجزء الثاني:	التنفيذ والحوكمة والمخاطر
الجزء الثالث:	خلفية الإصلاح

يحدد الجزء الأول النهج الجديد لدعم الأشخاص الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية.

الفصل 3 يحدد المبادئ التي سوف تدعم النموذج الجديد من البرنامج ، والمعايير التي سوف يتم تطبيقها ونمط الاستيطان الوطني الذي سوف يحدد موقع السكن. يحدد أيضا تفاصيل الإقامة والدعم المصاحب الذي سوف يتم تقديمه وتوفيره لمقدم الطلب في مركز الاستقبال والاندماج خلال المرحلة الأولى (الأشهر الأربعة الأولى) من العملية. كما تحدد تفاصيل أماكن الإقامة متعددة الجوانب والدعم المصاحب الذي سوف يتم تقديمه لمقدمي الطلبات في المرحلة الثانية من العملية التي سوف تتم بعد أربعة أشهر. كما يتم تقديم مخطط عام لبرنامج الإصلاح المتوخى من حيث تقصير الفترات الزمنية المطلوبة لمعالجة لطلبات الحماية الدولية.

الفصل 4 يوضح كيف سوف يلبي النهج الجديد احتياجات المتقدمين. ويحدد الإجراءات التي سوف يتم اتخاذها لتحسين جودة التفسير وتوفير المعلومات. كما تم تحديد الإصلاحات المقترحة فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية ، مما يعكس الحاجة إلى نهج مصمم خصيصًا لتلبية الاحتياجات الصحية المتنوعة والمعقدة في كثير من الأحيان لمقدمي الطلبات. تم تحديد عملية تقييم الضعف الجديدة التي سوف تحدد خيارات الإقامة والدعم المناسبة لاحتياجات مقدم الطلب. و تقر الورقة البيضاء أن الأشخاص المختلفين سوف يكون لديهم احتياجات مختلفة حسب وضعهم. في هذا الصدد ، تحدد المسارات التي سوف يتم تطبيقها على الفئات الأكثر ضعفاً ، والأطفال والشباب ، بما في ذلك القصر غير المصحوبين بذويهم ، والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغابري الهوية الجنسية والمخنثين وبما يعرف بـ فئة LGBTIQ ، وكبار السن والمعوقين. تقر بالحاجة إلى الدعم الثقافي وأن أولئك الذين يعملون مع المتقدمين سوف يحتاجون إلى تدريب في الكفاءة الثقافية.

كما يحدد الفصل 4 أيضًا الدعم الذي سوف يتم تقديمه فيما يتعلق بالتدريب على تعلم وتطوير اللغة الإنجليزية والتعليم وتنشيط التوظيف ورخص القيادة للمركبات والحسابات المصرفية ورعاية الأطفال. وهي توضح تفاصيل ترتيبات دعم الدخل التي سوف يتم تطبيقها ، بما في ذلك لمن لديهم أطفال. ويحدد الترتيبات الخاصة بالانتقال إلى الخدمات الرئيسية لأولئك الذين يتلقون قرارًا إيجابيًا بشأن طلباتهم للحصول على الحماية الدولية بالإضافة إلى الترتيبات الخاصة بالأشخاص الذين لم تتجح طلباتهم.

الفصل 5 يحدد كيف سوف يتم التنسيق على المستوى المحلي. كما أنه يحدد الهياكل التي سوف يتم إنشاؤها من أجل تسهيل مشاركة المجتمع ومن أجل ضمان أن النموذج الجديد للبرنامج مدمج في الهياكل المجتمعية القائمة مثل برنامج SICAP.

يحدد الفصل 6 مبدأ تطوير مقاييس الرفاهية الأساسية ومراقبتها بشكل مستقل ، مع تقديم تقارير بصورة دورية عن ذلك.

يوضح الفصل 7 كيف سوف يتم تجربة النموذج الجديد لهذا النظام من منظور مقدم الطلب.

يحدد الجزء الثاني خطة التنفيذ لضمان ائصال النظام الجديد.

الفصل 8 يحدد هياكل التنفيذ والحوكمة التي سوف يتم تطبيقها على النموذج الجديد لهذا البرنامج. هذا هو نهج حكومي كامل بقيادة وزارة الأطفال والمساواة والاندماج والإعاقة والشباب ولكنه سوف يشمل العديد من الإدارات والوكالات الحكومية. الذين سوف يتم تمثيلهم في مجلس البرنامج الذي سوف يشمل تمثيل المتقدمين السابقين والمنظمات غير الحكومية وكذلك الخبراء.

الفصل 9 يحدد العناصر الرئيسية لخطة التنفيذ التي سوف تكون مطلوبة للانتقال من اجل تنفيذ النموذج الجديد.

الفصل 10 يحدد التكاليف المحتملة للنموذج الجديد. و تشمل هذه التكاليف الرأسمالية والجارية للإقامة والسكن ومتعلقاتها ، وتوفير الدعم ، ودعم الدخل ، والرعاية الصحية ، ورعاية الأطفال وغيرها من الخدمات.

يحدد الجزء الثالث الخلفية وسياق السياسة للإصلاح المقترح.

يحدد الفصل 11 التزامات الاتحاد الأوروبي بشأن الحماية الدولية و التي يجب على أيرلندا الامتثال لها. كما أنها تحدد مبادرات الإصلاح السابقة التي استرشد بها النموذج المقترح في الورقة البيضاء للإصلاح. و تشمل هذه مجموعة العمل المعنية بعملية الحماية بما في ذلك الاشراف و الامداد المباشر والدعم لطالبي اللجوء برئاسة القاضي بريان ماكماهون عام (2015) ، ومراجعة الإنفاق عام (2019) IGEES ، والمجموعة المشتركة بين الإدارات المعنية بمراكز الاشراف المباشر لعام (2019) ، واللجنة المشتركة من البرلمان Oireachtas حول تقرير العدالة والمساواة بشأن مراكز ونظام الاشراف المباشر (2019) وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني بتقديم الدعم ، بما في ذلك الإقامة والسكن ، للأشخاص في عملية الحماية الدولية برئاسة الدكتورة كاثرين داي (2020).

تظهر المواضيع المشتركة في التوصيات المقترحة في مبادرات الإصلاح السابقة. وتشمل هذه التوصيات والمقترحات ما يلي:

- إجراءات عادلة وسريعة ، مما يقلل من أوقات المعالجة للمتقدمين ؛
- دعم الأفراد الذين تم منحهم حالة الحماية للخروج من الدعم والاشراف المباشر في أسرع وقت ممكن ؛
- تقليص المهلة الزمنية قبل منح المتقدمين حق الدخول الى سوق العمل ؛
- التقليل من استخدام أماكن الإقامة في حالات الطوارئ المتبع حاليا و في أسرع وقت ممكن ؛
- زيادة عدد المراكز التي تديرها الدولة / او المراكز التي تستأجرها الدولة ؛
- تقديم تقييمات الضعف في أقرب وقت ممكن ؛
- العمل على تحسين المشاركة والتشاور مع المجتمعات المحلية التي تعيش في منطقة مراكز الإقامة القائمة أو المخطط لها ؛
- العمل على تقديم المزيد من ترتيبات الإسكان المفصلة لمقدمي الطلبات ، ولا سيما للناجين من الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي ؛
- العمل على إجراء مقابلات مكتب الحماية الدولية بطريقة لامركزية ، باستخدام مراكز إقليمية مختلفة في جميع أنحاء البلاد ، واستخدام تكنولوجيا مؤتمرات عبر استخدام تقنية الفيديو ؛

- العمل على دمج المتقدمين في المجتمع الأيرلندي الأوسع في مرحلة مبكرة ؛
- السماح لهيئات الإسكان المعتمدة بتوفير المزيد من أماكن الإقامة للمتقدمين ، وخاصة ذوي الاحتياجات المعقدة ؛

الفصل 11 يحدد أيضا الإصلاحات التي تم وضعها حتى الآن. وتشمل هذه الإصلاحات ما يلي:

- الموافقة على توجيه شروط استقبال والإشراف المباشر رقم (EU / 33/2013) وبما ينسجم مع الإطار القانوني لأيرلندا لظروف الاستقبال مع نظرائنا الأوروبيين ؛
- إدخال الموافقة على الحق في العمل في يونيو 2018 لجميع المتقدمين الذين لم يتم اتخاذ قرارًا أوليًا بشأن مطالبهم في غضون 9 أشهر من تاريخ تقديمهم للطلب؛
- إدخال مرافق العيش المستقل (الخدمة الذاتية) للمقيمين في مساكن **IPAS** وزيادة نسبة المراكز التي تحتوي على هذه المرافق تدريجياً ؛
- فتح مساكن خاصة للأشخاص المقيمين وزيادة تدريجية في نسبة السكن الداخلي داخل النظام ؛
- تقليل وقت المعالجة لقرارات الدرجة الأولى والثانية لطلبات المتقدمين ؛
- زيادة معدل بدل الإشراف المباشر المدفوع للمقيمين في مراكز **IPAS** إلى المعدل الحالي البالغ 38.80 يورو للبالغين و 29.80 يورو للأطفال في الأسبوع.
- توسيع صلاحيات مكاتب الشكاوى ومحققى الشكاوى للأطفال لتشمل الشكاوى المتعلقة بالخدمات المقدمة للمقيمين في مراكز الإيواء.
- نشر المعايير الوطنية للسكن المقدم للأشخاص في عملية الحماية الدولية ، والتي تحدد المعايير الدنيا للإقامة المقدمة لسكان المركز. ويجري حاليا تطوير نظام تنفيذ مستقل لمراقبة هذه المعايير.

يقدم الفصل 12 مخططاً موضوعياً لتوصيات التقارير السابقة في مجالات الإقامة والتعليم والترجمة الفورية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات ونقل أولئك الذين لديهم وضع للخروج من نظام الإشراف المباشر والإشراف على تأجير وتزويد أماكن الإقامة والحق في العمل والدعم والانتقال و الأطفال غير المصحوبين ببالغين من القصر وضحايا الإتجار بالبشر وتقييم الضعف وتقليل أوقات المعالجة للطلبات.

يلخص الفصل 13 المشاورات مع أصحاب الشأن التي تم إجراؤها للإبلاغ عن تطوير الورقة البيضاء الخاصة بالبرنامج.

تم إجراء عملية تشاور متعددة الأوجه لتوجيه تطوير النموذج الجديد للبرنامج. ويشمل ذلك فعاليات استشارية مع المنظمات غير الحكومية ومع المقيمين في مراكز الحماية الدولية للإيواء. وعُقدت اجتماعات ثنائية مع الإدارات والوكالات الحكومية ومع أمين الشكاوي ومسؤول الشكاوي المعني بالأطفال ومع اللجنة الأيرلندية لحقوق الإنسان والمساواة. تم تحديد القضايا الرئيسية التي أثّرت في المشاورات مع السكان ومع المنظمات غير الحكومية.

و أخيرًا ، لقد تم تضمين مجموعة من الملاحق التي توفر تفاصيل النموذج الجديد لتوفير الصحة والرعايا الصحية الذي قامت بتقديمه وزارة الصحة. وهي تشمل ملاحق إحصائية حول معالجة الطلبات المقدمة من وزارة العدل. وهي تشمل أيضًا معلومات عن الأساليب التي نفذتها فرنسا والسويد اللتان كانتا الدولتين المقارنتين المقترحة أن ينظر فيهما مكتب دعم اللجوء الأوروبي